Arab Journal of Sciences and Research Publishing
Volume (6), Issue (4) : 30 Dec 2020
P: 135 - 148

ISSN: 2518-5780

المجلة العربية للعلوم ونشـر الأبحـاث
المجلد (6)، العدد (4) : 30 ديسمبر 2020 م
ص: 135 - 148

Obstacles facing the application of the law of protection from abuse, from the point of view of workers in the Social Protection Department in Makkah Al-Mukarramah Region

Fahad Ahmad Apopakr Almalki
King Abdulaziz University || KSA

Abstract: The aim of the research is to uncover the obstacles facing the application of the law of protection from abuse, in the face of domestic violence, from the workers' point of view, using the case study approach. For collecting data, the study relied on the interview and simple observation tool. The research community consists of specialized workers in the three cities during the study period, as their number reached (41) employees. The most important results were an increase in the volume of reports of domestic violence and a steady increase, with the total number during the three years (2107, 2018, and 2019), respectively (4748, 25375, and 33085). The results showed that the Social Protection Unit in the three cities plays a good role in handling reports of domestic violence and dealing with them. It also showed the weakness of the work environment in all its details, in terms of offices, devices, electronic system and means of communication, the lack of transportation, the absence of a shelter in Makkah Al-Mukarramah and the need for many cases to enter the home and the difficulty of accepting cases in other regions. The lack of a cadre of social workers, psychologists and administrators, the lack of financial incentives, the lack of a cadre of social workers on par with the psychologists, the poor knowledge of some employees about the role of social protection, the absence of a task guide for the employees, the lack of specialized training courses, as well as the new psychological measures, the female employees assigned to the role observers inside the home are not qualified to deal with cases of protection and social work, the weak role of the authorities in cooperation with social protection, and the lack of awareness of the importance of their work, and the weak response of the police. In light of these results, a number of recommendations were developed to reduce these obstacles.

Keywords: Law of protection from abuse - Domestic Violence - Social Protection Department.

المعوقات التي تواجه تطبيق نظام الحماية من الإيذاء من وجهة نظر العاملين في إدارة الحماية الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة

فهد بن احمد أبو بكر المالكي
جامعة الملك عبد العزيز || المملكة العربية السعودية

الملخص: هدف البحث إلى الكشف عن المعوقات التي تواجه تطبيق نظام الحماية من الإيذاء في مواجهة العنف الأسري من وجهة نظر العاملين، وذلك باستخدام منهج دراسة الحالة، واعتمدت الدراسة في جمع البيانات على أداة المقابلة والملاحظة البسيطة. ويتكون مجتمع البحث من العاملين المختصين في المدن الثلاث أثناء فترة الدراسة حيث بلغ عددهم (41) موظفًا. وجاءت أهم النتائج ارتفاع حجم بلاغات العنف الأسري وفي زيادة مطردة، حيث بلغ العدد الإجمالي خلال الأعوام الثلاثة (2107، 2018، 2019) على التوالي (4748، 25375، 33085)، واتضح من النتائج، أن وحدة الحماية الاجتماعية في المدن الثلاث تقوم بدور جيد في مباشرة بلاغات العنف

الأسري والتعامل معها، كما تبين ضعف بيئة العمل بجميع تفاصيلها من حيث المكاتب والأجهزة والنظام الإلكتروني ووسائل الاتصال، وقلة وسائل النقل، وعدم وجود دار إيواء في مكة المكرمة واحتياج كثير من الحالات الدخول إلى الدار وصعوبة قبول الحالات في المناطق الأخرى. وقلة الكادر من الأخصائيين الاجتماعيين والأخصائيين النفسيين والإداريين، وقلة الحوافز المالية وعدم وجود كادر للأخصائي ين الاجتماعيين مساواة مع الأخصائيين النفسيين، وضعف معرفة بعض الموظفين بدور الحماية الاجتماعية، وعدم وجود دليل مهام للعمل للموظفين، وقلة الدورات التدريبية المتخصصة، وكذلك المقاييس النفسية الجديدة، الموظفات المكلفات بدور المراقبات داخل الدار غير مؤهلات للتعامل مع حالات الحماية والعمل الاجتماعي، وضعف دور الجهات في التعاون مع الحماية الاجتماعية وعدم إدراك أهمية عملها، ضعف تجاوب الشرطة. وفي ضوء هذه النتائج تم وضع عدد من التوصيات للحد من هذه المعوقات.

الكلمات المفتاحية: نظام الحماية من الإيذاء – العنف الأسري – إدارة الحماية الاجتماعية.

المقدمة:

لقد بدأ الاهتمام بالعنف الأسري عالميا من خلال وقوع العنف ضد المرأة على أنه انتهاك ضد حقوق الإنسان وأعلنت ذلك الأمم المتحدة في عام 1999م وخطت كثير من الدول خطوات كبيرة حيال تصنيف العنف الأسري باعتباره انتهاكاً لحقوق الإنسان وسن الأنظمة والقوانين. وقد أشارت الإحصائيات الحديثة أن العنف الأسري يؤثر على الملايين من الأفراد بما يقدر (408) مليون امرأة يتعرضون للإيذاء سنوياً في جميع أنحاء العالم، كم تشير الإحصائيات في الولايات المتحدة الأمريكية إلى تقديرات العنف الأسري حوالي 60% من النساء المتزوجات تعرضن للاعتداء. (Payne, 2017).

ولا شك أن إن صدور نظام الحماية من الإيذاء في المملكة العربية السعودية خطوة إيجابية ومهمة لحماية فئة مستضعفة تحتاج للحماية والرعاية، وقد نص النظام ولائحته التنفيذية على إجراء البحوث العلمية والدراسات المتخصصة ذات العلاقة بالحماية من الإيذاء، وقد يكون هناك مشكلات تواجه تطبيق نظام الحماية من الإيذاء، وفي هذا البحث نسلط الضوء على أهم المعوقات في تطبيق نظام الحماية من الإيذاء من وجهة نظر العاملين في إدارة الحماية الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة.

مشكلة البحث:

شهد المجتمع السعودي في النصف الثاني من القرن العشرين كثير من التغيرات السريعة ابتداءً باكتشاف البترول وانتهاءً بما أحدثته ثورة الاتصالات والتكنولوجيا في العقدين الماضيين كانت كفيلة بإحداث تغيرات سريعة في بناء المجتمع بكافة عناصره ومكوناته، ومن ضمنها الأسرة التي شهدت تغيرات بنائية ووظيفية أثرت في تفاعل أفرادها وأدائها لكافة وظائفها النفسية والاجتماعية والاقتصادية وربما تكون مصدر إزعاج أو خطر يهدد أحد أعضائها فيشعر بعدم الأمان مثل ما نحن بصدده العنف الأسري، والذي يعتبر من أهم المشكلات التي لها أثر كبير في حياة الأفراد. الأمر الذي تطلب من حكومة المملكة العربية السعودية ممثلة في وزارة الشؤون الاجتماعية القيام بعدة جهود للتعامل مع ظاهرة العنف الأسرى وكان أخرها أنشاء الإدارة العامة للحماية الاجتماعية بقرار وزاري بتاريخ 1425/3/2هـ وتخدم الإدارة الطفل (18) عام فما دون، والمرأة أياً كان عمرها لحمايتها من الإيذاء الجسدي أو النفسي أو الجنسي، والحالات الأخرى المستضعفة. واستمراراً في جهود المملكة العربية السعودية في تقديم ما يحقق الأمان الأسري، ثم صدر نظام الحماية، بالأمر السامي رقم (م/52) وتاريخ 1434/11/15هـ، كما أصدرت وزارة الشئون الاجتماعية اللائحة التنفيذية لنظام الحماية من الإيذاء بقرار معالي وزير الشئون الاجتماعية رقم 43047 وتاريخ 1435/5/8هـ، ثم صدرت اللائحة الأخيرة بقرار وزير العمل والتنمية الاجتماعية رقم 76048 وتاريخ 1440/4/20هـ.

وقد ورد في إحصائيات وزارة العمل والشئون الاجتماعية للأعوام: (عام 2017 م، 2018، 2019) عدد بلاغات العنف الأسري في المملكة العربية السعودية.

جدول (1) إحصائيات بلاغات العنف الأسري

العام	عدد البلاغات
2017	4748
2018	25375
2019	33085

كما يشهد المجتمع السعودي كثير من التغيرات الاجتماعية والاقتصادية مما ينتج عنه كثير من التغيرات على البناء الأسري، بشكل خاص والمجتمع بشكل عام الأمر الذي يتطلب أن يكون هناك تقدم في التشريع وسن القوانين وتطوير الأنظمة ومؤسسات المجتمع المدني بما يتناسب مع التغيرات الجديدة والعصر الحديث وبما يتفق مع ثقافة المجتمع وقيمه للوصول دائماً إلى مجتمع متماسك وأسرة ناجحة تقوم بدورها في رعاية واستقرار أفرادها. وكذلك العمل على رصد المعوقات والتغلب عليها ومعالجتها وتتحدد مشكلة الدراسة الحالية في إجابة التساؤل التالي: ما المعوقات في تطبيق نظام الحماية من الإيذاء في مواجهة العنف الأسري من وجهة نظر العاملين؟

تساؤلات البحث:

يجيب البحث عن السؤال التالي: ما المعوقات في تطبيق نظام الحماية من الإيذاء في مواجهة العنف الأسري من وجهة نظر العاملين؟

هدف البحث:

يهدف البحث إلى الكشف عن المعوقات في تطبيق نظام الحماية من الإيذاء في مواجهة العنف الأسري من وجهة نظر العاملين.

أهمية البحث:

الأهمية العلمية للبحث:

نظام الحماية من الإيذاء وهو نظام حديث صدر بتاريخ 8/ 5/ 1435هـ تم تطبيقه في المجتمع السعودي لمعالجة العنف الأسري، ولأهميته في تحقيق الاستقرار والأمان الأسري والاجتماعي، وما يمكن أن تخرج به الدراسة من نتائج تسهم في زيادة الأبحاث العلمية التي تفيد الجهات المعنية في الدولة بالارتقاء بالأنظمة الأسرية والاجتماعية بما يتوافق مع خصوصية الأسرة السعودية ومواكبة التغيرات الجديدة.

الأهمية التطبيقية للبحث:

تتمثل الأهمية التطبيقية لهذا البحث في أهمية الوقوف على المعوقات في تطبيق نظام الحماية من الإيذاء من وجهة نظر العاملين، وما تحمله الدراسة من رسالة ضمنية هادفة لجميع العاملين والمختصين للارتقاء بقدراتهم ومهاراتهم.

حدود البحث:

- **الحدود الموضوعية:** المعوقات التي تواجه تطبيق نظام الحماية من الإيذاء من وجهة نظر العاملين في إدارة الحماية الاجتماعية.
- **الحدود البشرية:** الأخصائيين والأخصائيات الاجتماعيين والأخصائيين والأخصائيات النفسيين.
- **الحدود المكانية:** منطقة مكة المكرمة (وحدة الحماية الاجتماعية بمحافظة جدة، وحدة الحماية الاجتماعية بمحافظة الطائف، وحدة الحماية الاجتماعية بالعاصمة المقدسة).
- **الحدود الزمانية:** تم جمع بيانات البحث في عام 1441هـ.

مفاهيم البحث:

- **المعوقات:** يعرفها الباحث بأنها كل المعوقات الإدارية، والتنظيمية، والإجرائية التي تؤثر على إداء العاملين في الحماية الاجتماعية في تطبيق نظام الحماية من الإيذاء.
- **نظام الحماية من الإيذاء:** هو نظام صادر بقرار مجلس الوزراء رقم 332 وتاريخ 1434/10/19هـ للتعامل مع حالات العنف الأسري؛ المرأة المعنفة أيًا كان عمرها والطفل حتى سن الثامنة عشرة وذوي الحاجات الخاصة، وكبار السن، وحمايتهم من الإيذاء والذي يعرفه النظام بأنه "هو كل شكل من أشكال الاستغلال، أو إساءة المعاملة الجسدية أو النفسية أو الجنسية، أو التهديد به، يرتكبه شخص تجاه شخص آخر، متجاوزًا بذلك حدود ما له من ولاية عليه أو سلطة أو مسؤولية، أو بسبب ما يربطهما من علاقة أسرية أو علاقة إعالة أو كفالة أو وصاية أو تبعية معيشية. ويدخل في إساءة المعاملة امتناع شخص أو تقصيره في الوفاء بواجباته أو التزاماته في توفير الحاجات الأساسية لشخص آخر من أفراد أسرته أو ممن يترتب عليه شرعًا أو نظامًا توفير تلك الحاجات لهم".
- **العنف الأسري:** يعرفه الباحث بأنه كل فعل مقصود يقوم به أي فرد من أفراد الأسرة تجاه المرأة والأطفال من الأسرة ذاتها يلحق الأذى بهم ماديًا أو معنويًا.
- **العنف ضد المرأة:** يعرف بأنه أي عمل أو تصرف عدائي، أو مؤذ أو مهين، يرتكب بأية وسيلة، ويخلق لها معاناة جسدية أو جنسية، أو نفسية بطريقة مباشرة، من خلال الخداع أو التهديد أو الاستغلال الجنسي أو التحرش أو الإكراه أو العقاب، أو إجبارها على البغاء، أو استخدام أية وسيلة أخرى، مثل إنكار وإهانة كرامتها الإنسانية، أو سلامتها الأخلاقية، أو التقليل من شخصها ومن احترامها لذاتها، أو الانتقاص من إمكانيتها الذهنية والجسدية وصولاً للقتل. (كرادشة، 2009: 166).

2- الدراسات السابقة:

- **دراسة الدعجاني (2018)** بعنوان: المعوقات التي تواجه الأخصائيين الاجتماعيين بلجان الحماية من العنف والإيذاء في المستشفيات الحكومية، وقد تم تطبيق الدراسة من خلال الحصر الشامل لجميع الأخصائيين الاجتماعيين والأخصائيات الاجتماعيات بلجان الحماية من العنف والإيذاء في المستشفيات الحكومية، والبالغ عددهم (24) أخصائي اً وأخصائي ة، واستخدمت الباحثة الاستبانة كأداة للدراسة. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن المعوقات المؤسسية تمثلت في عدم كفاية الصلاحيات المخصصة للمؤسسة، مما يتسبب في ضعف القدرة على مواجهة مشكلة العنف الأسري، وتليها قلة الموارد والإمكانات المخصصة لمواجهة مشكلة

العنف الأسري من خلال لجان الحماية من العنف والإيذاء - قلة عدد الأخصائيين الاجتماعيين الذين يعملون في لجان الحماية من العنف والإيذاء.

- **دراسة الحربي (2017)** بعنوان: دور نظام الحماية من الإيذاء في تحقيق الوقاية من العنف الأسري، وهدفت إلى تحديد الجرائم التي يتعامل معها نظام الحماية من الإيذاء، ومن ثم بيان مدى إسهام نظام الحماية من الإيذاء في تحقيق الوقاية من العنف الأسري. طبق الدراسة على جميع المتعرضين للعنف الأسري من الجنسين في وحدة الحماية الاجتماعية بمدينة الرياض، وكذلك جميع الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين العاملين في الوحدة. واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي، جمعت بيانات الدراسة عن طريق أداة الاستبانة، وأداة المقابلة مع بعض الخبراء. جاءت أهم نتائج الدراسة أن أكثر أنواع العنف الذي يتم التعامل معها من وجهة نظر العاملين: الإيذاء الجسدي، النفسي، الإيذاء بالإهمال، الإيذاء بالحرمان، تحرير تعهد من قبل نظام الحماية من الإيذاء على مرتكب العنف بعدم تكرار تعنيفه مرة أخرى، ومن أهم الصعوبات التي تواجه نظام الحماية من الإيذاء، عدم تأهيل المختصين وضعف وقلة البرامج التدريبية، عدم وجود شرطة أسرية متخصصة، ضعف تعاون الجهات المسؤولة وضعف التنسيق مع الشرطة، قلة الإمكانات المادية والبشرية، البيروقراطية والتأخر في البت في قضايا الحالات في المحاكم، وبعض الجهات المعنية، صعوبة التنسيق بين مختلف المؤسسات المدنية والجهات الأمنية، ضعف مستوى ومهارات العاملين في الحماية.
- **دراسة المعايطة (2014)** بعنوان: دور إدارة حماية الأسرة في الحد من العنف الموجه ضد المرأة في محافظة الكرك. هدفت الدراسة إلى التعرف على دور إدارة حماية الأسرة في الحد من العنف الموجه ضد المرأة في محافظة الكرك، واعتمدت الدراسة في جمع البيانات على الاستبانة، التي تم تطبيقها على عينة دراسة مكونة من (40) امرأة معنفة. ومن أهم ما توصلت إليه النتائج: أن هناك دورًا واضحًا لإدارة حماية الأسرة في التوعية من العنف ضد المرأة، ودورًا فاعلاً في السعي وراء الحد من هذه الظاهرة. وأشارت النتائج أيضًا إلى أن هناك أنواعًا متعددة للعنف ضد المرأة، منها العنف الجسدي والعنف الجنسي والعنف النفسي والإهمال.
- **دراسة الحربي (2011)** بعنوان: تصور مقترح لتفعيل دور الخدمة الاجتماعية في التخفيف من المشكلات الاجتماعية الناتجة من العنف الأسري. وهي دراسة وصفية تحليلية. وقد توصلت الدراسة إلى نتائج عدة، أهمها أن أهم العوامل المؤدية للعنف الأسري هو التفكك الأسري، أهم المشكلات الاجتماعية الناتجة من العنف الأسري هي مشكلة الشعور بعدم الأمان من أفراد العينة، أهم الصعوبات التي تواجه الأخصائيين الاجتماعيين في مواجهة تلك المشكلات الاجتماعية الناتجة من العنف الأسري عدم تأهيل الأخصائيين الاجتماعيين العاملين مع حالات العنف الأسري.
- **دراسة :(Belshaku, 2016)** هدفت إلى تحديد دور الأخصائيين الاجتماعيين في المراكز الوطنية لضحايا العنف الأسري، والمساهمة في تحسين الخدمات التي تقدمها الدولة للنساء المعنفات، من خلال تطبيق منهج البحث النوعي في مركز النساء المعنفات، وتم الحصول على البيانات من الملاحظة ومجموعات المناقشة والمقابلات المنظمة وشبه المنظمة، وقال معظم المشاركين أنهم يعرفون خدمات الدار وقد استخدموها، وذكرت الدراسة أن هناك تقييما إيجابياً للجودة، وتوصلت الدراسة أن الخدمات الموجودة فعالة بما يكفي وجيدة، وأكدت النساء على أن الدولة ينبغي أن تتدخل بشكل أكبر لتلبية احتياجاتهن، ويجب توسيع وتقوية دور الأخصائيين الاجتماعيين في المراكز الوطنية لضحايا العنف الأسري.
- **دراسة قاسم (2009)** بعنوان: نحو برنامج مقترح لتنمية المهارات المهنية للأخصائي ين الاجتماعيين في العمل مع حالات العنف الأسري، طبقت الدراسة على جميع العاملين بالمراكز الاجتماعية بمملكة البحرين والبالغ عددهم

22 مفردة. وأسفرت نتيجة الدراسة عن حاجة الأخصائيين الاجتماعيين إلى برامج تدريبية، ومن أهمها التدريب على ممارسة وتطبيق المهارات المهنية التي تحتاج إليها عملية الممارسة، وخصوصًا الاتجاهات الحديثة.

3- منهجية البحث وإجراءاته.

نوع البحث:

هذا البحث وصفي تحليلي لوصف وتحليل معوقات نظام الحماية الاجتماعية في مواجهة العنف الأسري، حيث يعتمد المنهج الوصفي على دراسة الواقع، ويهتم بوصفها وصفًا دقيقًا، ويعبر عنها تعبيرًا كيفيًا كما هو الحال في هذا البحث أو تعبيرًا كميًا؛ فالتعبير الكيفي يصف لنا الظاهرة ويوضح خصائصها، وقد كان الأسلوب الوصفي مرتبطًا منذ نشأته بدراسة المشكلات المتعلقة بالمجالات الإنسانية، وما زال هذا الأسلوب هو الأسلوب الأكثر استخدامًا في الدراسات الإنسانية حتى الآن؛ كونه الأسلوب الوحيد الممكن لدراسة الموضوعات الإنسانية، كما أن الأسلوب الوصفي لا يهدف إلى وصف الظواهر أو وصف الواقع كما هو، بل الوصول إلى استنتاجات تسهم في فهم هذا الواقع. (عبيدات وآخرون، 2012، ص 180).

منهج البحث:

اعتمد البحث على منهج دراسة الحالة، وهي أحد أقسام المنهج أو البحث الوصفي، وتعني التعمق في بحث موضوع ما له صفة التفرد أو التوحد؛ فدراسة وحدة من المجتمع أو حالة معينة أو تتبع قضية محددة تندرج تحت دراسة الحالة في المنهج الوصفي، وهذا النوع من الدراسات هو أسلوب وصفي اتخذ طابع التعمق في دراسة حالة منفردة أو وحدة منفصلة من وحدات كثيرة منه، والمستخدم لدراسة الحالة يتعمق في سبر أغوار تلك الحالة للخروج بنتيجة يمكن أن توصل الباحث إلى تعميمات تنطبق على مجتمع البحث الذي تنتمي إليه الحالة. (النهاري والسريحي، 2002).

فقد التزم الباحث بمنهجية دراسة الحالة في إجراء المقابلات بدأ باختيار الوقت المناسب لإجراء المقابلات وإعداد دليل للمقابلة يتضمن الخطوات والإجراءات بدءً بتعريف الباحث بنفسه والجهة التي ينتمي إليها وعنوان وأهداف الدراسة التي يقوم بها، وتوضيح طريقة الحوار مع الحالة (السرد القصصي)، وترك الحرية للموظفين للحديث، مع توجيه سؤال أو عبارة للاستيضاح عن بداية المشكلة وتطوراتها بما يساعدها على تذكر جميع المعلومات والأحداث وتفاصيلها مع شرح طريقة تسجيل المعلومات (الكتابة المباشرة أثناء الحوار). كما عمد الباحث إلى مراجعة إجراءات المقابلة بعد الخروج مباشرة وإعادة صياغتها وترتيبها وتنظيمها وكتابة الملاحظات مما ساعد الباحث على التأكد من اكتمال جميع المعلومات المطلوبة وكذلك إمكانية مقابلة العاملين مرة أخرى إذا تطلب الأمر.

مجتمع البحث وعينته:

يتمثل مجتمع البحث من جميع العاملين من الأخصائيين والأخصائيات الاجتماعيين والأخصائيين والأخصائيات النفسيين. (محافظة جدة، مكة المكرمة، محافظة الطائف). والبالغ عددهم (41) مفردة، ونظراً لصغر حجم المجتمع، فقد قرر الباحث أن تكون العينة من جميع مجتمع البحث، أما وصف للعينة وفقا للمتغيرات؛ فعلى النحو الآتي:

وصف عينة البحث:

- **النوع:**

جدول رقم (1) توصيف عينة البحث تبعًا للنوع

النوع	محافظة الطائف		محافظة جدة		مكة المكرمة		المجموع	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
ذكر	2	33.3	15	57.7	5	55.6	22	53.7
أنثى	4	66.7	11	42.3	4	44.4	19	46.3
الإجمالي	6	%100.0	26	%100.0	9	%100.0	41	%100

يتبين من الجدول (1) أن مجتمع البحث موزع بين الذكور والإناث، حيث اتضح أن (53.7%) منهم من الذكور، وأن (46.3%) من الإناث. وهذه النتيجة تدل على وجود توازن بين عدد الذكور والإناث في وحدات الحماية الاجتماعية في المدن الثلاث (جدة، ومكة المكرمة، والطائف)، وهو ما يعبر عن ميزة إيجابية في هذا المجال الاجتماعي الهام.

- **العمر:**

جدول رقم (2) توصيف عينة البحث تبعًا للفئة العمرية

فئات العمر	محافظة الطائف		محافظة جدة		مكة المكرمة		المجموع	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
أقل من 40 سنة	-	-	11	42.3	3	33.3	14	34.1
من 40- 45 سنة	5	83.3	9	34.6	3	33.3	17	41.5
أكثر من 45 سنة	1	16.7	6	23.1	3	33.3	10	24.4
الإجمالي	**6**	**%100.0**	26	%100.0	**9**	**%100.0**	**41**	**%100**

يتضح من الجدول (2) أن غالبية موظفي وموظفات وحدات الحماية الاجتماعية في المدن الثلاث (جدة، ومكة المكرمة، والطائف) تراوحت أعمارهم ما بين (40 و45) بنسبة (41.5)، وجاء (34.1%) أعمارهم من (34 إلى أقل من 40). بينما جاء (24.4%) أكثر من (45).

- **الحالة الاجتماعية:**

جدول رقم (3) توصيف عينة البحث تبعًا للحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	محافظة الطائف		محافظة جدة		مكة المكرمة		المجموع	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
متزوج	6	100.0	18	69.2	6	66.7	30	73.2
غير متزوج	-	-	2	7.7	1	11.1	3	7.3
مطلق	-	-	5	19.2	2	22.2	7	17.1
أرمل	-	-	1	3.8	-	-	1	2.4
الإجمالي	6	%100.0	26	%100.0	9	%100.0	41	%100

يتضح من الجدول السابق (3) أن أكبر نسبة من أفراد مجتمع البحث متزوجون، حيث بلغت نسبتهم (73.2%) وأن (17.1%) منهم من المطلقين، و(7.3%) غير متزوجين.

- **المؤهل العلمي:**

جدول رقم (4) توصيف عينة البحث تبعاً للمؤهل العلمي

المؤهل العلمي	محافظة الطائف		محافظة جدة		مكة المكرمة		المجموع	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
بكالوريوس	6	100.0	22	84.6	7	77.8	35	85.4
ماجستير	-	-	4	15.4	2	22.2	6	14.6
الإجمالي	6	%100.0	26	%100.0	9	%100.0	41	%100

يتضح من الجدول السابق (4) أن غالبية أفراد مجتمع البحث من الحاصلين على البكالوريوس، وذلك بنسبة قدرها (85.4%)، كما تبين أن (14.6%) منهم من الحاصلين على درجة الماجستير، وذلك بنسبة قدرها (14.6%). وهذه النتيجة تدل على أن المؤهل العلمي للعاملين في وحدات الحماية الاجتماعية في المدن المدروسة مناسبة إلى حد كبير.

- **التخصص:**

جدول رقم (5) توصيف عينة البحث تبعًا للتخصص

التخصص	محافظة الطائف		محافظة جدة		مكة المكرمة		المجموع	
	العدد	النسبة	العدد	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد
خدمة اجتماعية	4	66.7	2	7.7	7	88.9	13	31.7
علم اجتماع	1	16.7	15	57.7	2	11.1	18	43.9
علم نفس	1	16.7	9	34.6	-	-	10	24.4
الإجمالي	6	%100.0	26	%100.0	9	%100.0	41	%100

يوضح الجدول رقم (5) توصيف مجتمع البحث وفقاً للتخصص، وتشير النتائج في الجدول إلى أن (43.9%) من مجتمع البحث تخصصهم علم الاجتماع، وأن (31.7%) منهم تخصصهم خدمة اجتماعية، كما تبين أن (24.4%) منهم تخصصهم علم النفس. وهذه النتيجة تشير إلى أن تخصصات العاملين في وحدات الحماية الاجتماعية في المدن المدروسة مناسبة إلى حد كبير، حيث إن طبيعة العمل في هذه الوحدات يتطلب هذه التخصصات الثلاث والتي تكمل بعضها البعض.

جدول رقم (6) توصيف عينة البحث تبعًا للعمل

العمل الفعلي	محافظة الطائف		محافظة جدة		مكة المكرمة		المجموع	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
أخصائي اجتماعي	2	33.3	12	46.2	2	22.2	16	39
باحث اجتماعي	2	33.3	1	3.8	4	44.4	7	17.1
باحث اجتماعي مساعد	-	-	-	-	1	11.1	1	2.4
أخصائي نفسي	1	16.7	9	34.6	-	-	10	24.4
مدير الوحدة	-	-	-	-	1	11.1	1	2.4
مساعد مدير الوحدة	1	16.7	1	3.8	-	-	2	4.9
مباشرة البلاغات	-	-	3	11.5			3	7.3
مشرفة	-	-	-	-	1	11.1	1	2.4
الإجمالي	6	%100.0	26	%100.0	9	%100.0	41	%100

بينت نتائج البحث، أن جميع العاملين المختصين في الحماية والذي تم إجراء المقابلات معهم هم أخصائي ون اجتماعيون بمسميات وظيفية ومراتب على السلم الوظيفي العام، تبدأ من المرتبة السادسة: باحث اجتماعي مساعد - باحث اجتماعي – أخصائي اجتماعي – مدير، إلى المرتبة العاشرة؛ ويشكلون أغلبيه الموظفين، وقد بلغ عدد الأخصائيين الاجتماعيين (16) بنسبة قدرها (39%)، بينما جاء العدد الإجمالي الأخصائيين النفسيين (10) من الجنسين وبمسمى وظيفي واحد (أخصائي نفسي) وعلى الكادر الصحي، حيث جاء توزيعهم على المدن الثلاث على النحو التالي جدة (9)، وأخصائي ة واحدة في الطائف، أما مكة فلا يوجد فيها أي أخصائي أو أخصائي ة نفسية. وبلغت نسبة الباحثين الاجتماعيين (17.1%). كما اتضح أن الموظفين من الأخصائيين الاجتماعيين يشعرون بأن هناك تميزًا وظيفيًا بينهم وبين الأخصائيين النفسيين لعدم تعيينهم على الكادر الصحي مقارنة بالأخصائيين النفسيين.

جدول رقم (7) توصيف عينة البحث تبعاً لمدة الخدمة

مدة الخدمة	محافظة الطائف		محافظة جدة		مكة المكرمة		المجموع	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
أقل من 5 سنوات	5	83.3	15	57.7	4	44.4	24	58.5
من 5 إلى أقل من 10 سنوات	-	-	7	26.9	-	-	7	17.1
10 سنوات	1	16.7	4	15.4	5	55.6	10	24.4
الإجمالي	6	%100.0	26	%100.0	9	%100.0	41	%100

تشير البيانات في الجدول السابق رقم (7) إلى أن أكبر نسبة من أفراد مجتمع البحث مدة خدمتهم أقل من (5) سنوات، وان (24.4%) منهم سنوات خدمتهم من عشر سنوات فأكثر، كما تبين أن (17.1%) منهم مدة خدمتهم من (5) إلى (10) سنوات.

أدوات جمع البيانات:

أولاً: المقابلة: قام الباحث بتصميم دليل للمقابلة، لمجتمع البحث من الموظفين؛ ويتضمن مجموعة من الأسئلة المفتوحة بما يتيح للمبحوثين من العاملين حرية التعبير عن آرائهم.

ثانيًا: الملاحظة البسيطة. من خلال قيام الباحث بالتواجد مع الموظفين بشكل يومي، وملاحظة إجراءات ورصد وتسجيل المعلومات والبيانات التي يلاحظها.

الأساليب الإحصائية لتحليل البيانات:

انتهت عملية جمع البيانات بكم كبير من المعلومات والملاحظات، وكان لاستخدام دليل المقابلة أهمية كبيرة في تنظيم البيانات منذ بداية جمعها، حيث عمد الباحث إلى تصميم دليل المقابلة على شكل فقرات منتظمة تجيب على أسئلة البحث، كذلك مراجعتها بشكل يومي، والتأكد منها وتبويبها وكتابتها وتصنيفها، حيث كان دليل المقابلة عبارة عن تبويب مبدئي للتحليل؛ مما كان له الأثر الإيجابي في تحليل وتفسير النتائج. كما استفاد الباحث من خطوات تحليل البيانات الكيفية التي أشار إليها كلٍّ من هبرمان ومايلز، وهي ثلاث مراحل:

1- مرحلة اختصار البيانات:

وفي هذه المرحلة قام الباحث بمراجعة البيانات وإعادة كتابتها وصياغتها وتصنيفها وترميزها، واستخدام بعض الجداول التكرارية للبيانات الأولية والديمغرافية بشكل مختصر ومنظم.

2- مرحلة عرض البيانات:

وفي هذه المرحلة قام الباحث بتنظيم وترتيب عرض البيانات بصورة تسمح باستخلاص النتائج.

3- مرحلة استخلاص النتائج:

في هذه المرحلة تم استخدام بعض الإجراءات الاستراتيجية، ومن أهمها: البحث عن البيانات المتشابهة والمتغايرة، والقراءة المتكررة للبيانات، ومن ثم استخلاص النتائج ومراجعتها أكثر من مرة.

4- عرض نتائج البحث ومناقشتها.

1- النتائج المتعلقة بحجم بلاغات العنف الأسري:

بلغ العدد الإجمالي لبلاغات العنف الأسري خلال الأعوام الثلاثة (2017، 2018، 2019) على التوالي (4748، 25375، 33085). وبذلك يتبين ارتفاع حجم بلاغات العنف الأسري وأنها في زيادة مطردة، وقد تعود هذه الزيادة إلى التغيرات السريعة والمستمرة للمجتمع السعودي اجتماعيًا وثقافيًا واقتصاديًا، وبالتالي كثرة الخلافات الأسرية المؤدية إلى العنف الأسري.

2- أنواع العنف تجاه الحالات المعنفة:

جدول رقم (8) أنواع العنف تجاه الحالات المعنفة

أنواع العنف	العدد	النسبة
العنف الجسدي	37	27
العنف النفسي	35	25.1
الإهمال	22	16.1
التحرش الجنسي	21	15.3
التحرش اللفظي	20	14.6
العنف الاقتصادي	2	1.5
الإجمالي	137	%100

اتضح من النتائج أن وحدة الحماية الاجتماعية في المدن الثلاث تقوم بدور جيد في مباشرة بلاغات العنف الأسري والتعامل معها، مقارنة بحجم البلاغات وقلة الكادر الوظيفي وضعف بيئة العمل. كما اتضح من الجدول رقم (8) أن غالبية الموظفين يرون أن أبرز أنواع العنف تجاه الحالات المعنفة من وجهة نظرهم ومن واقع خبراتهم وتجاربهم اليومية أثناء مباشرتهم للعمل جاء: (العنف الجسدي بتكرار (37)، ثم النفسي بتكرار (35)، ثم الإهمال بتكرار (22)، ثم التحرش الجنسي بتكرار (21)، ثم اللفظي بتكرار (20) ثم الاقتصادي بتكرار (2). وتتفق هذه النتيجة مع دراسة الحربي (2017) والتي توصلت إلى أن أكثر أنواع العنف الذي يتم التعامل معها من وجهة نظر العاملين في وحدة الحماية الاجتماعية: الإيذاء الجسدي، النفسي، الإيذاء بالإهمال، الإيذاء بالحرمان. في هذا الإطار أيضاً توصلت دراسة المعايطة (2014) إلى أن هناك أنواعًا متعددة للعنف ضد المرأة، منها العنف الجسدي والعنف الجنسي والعنف النفسي والإهمال.

3- **أسباب العنف:** كشفت البحث عن أن التفكك الأسري من أكثر الأسباب المؤدية إلى للعنف الأسري ثم تأتي بقية الأسباب على التوالي: كثرة الخلافات الأسرية بمختلف مسبباتها الاقتصادية والثقافية والتربوية والأخلاقية ومحاولة الضبط الاجتماعي والتنشئة الأسرية، والطلاق، وإدمان المخدرات، والأمراض النفسية كما أنها تعتبر في

نهاية الأمر سبب مباشر في التفكك الأسري، ويتضح لنا التداخل بين أسباب العنف فقد يكون أحدها سببًا مباشراً والآخر نتيجة له أو العكس كالطلاق والتفكك الأسري على سبيل المثال.

كما بينت نتائج إجراءات المقابلة مع الموظفين المختصين حيال أهم أسباب العنف الأسري من وجهة نظرهم على التوالي بشكل تنازلي: (الخلافات الأسرية، الأمراض النفسية، إدمان الكحول والمخدرات، تدني المستوى الاقتصادي).

وفي هذا الإطار أشارت الحربي (2017) إلى أن التفكك الأسري يؤدي إلى انهيار الوحدة الأساسية، وانحلال بناء الأدوار الاجتماعية المرتبطة بها وعدم تكاملها. ومشكلة التفكك قد تتجسد في الطلاق، والافتراق، والهجر، وتدهور الظروف الاجتماعية والبيئية والاقتصادية للعائلة، وسوء تنشئتها الاجتماعية ومشكلة ضعف واضطراب المؤسسات التقليدية في المجتمع، ومشكلة التخلف الحضاري الناجم عن سرعة تحول الجانب المادي، وبطء تحول الجانب الحضاري القيمي في المجتمع.

وهذه النتيجة تتفق مع دراسة الحربي (2011) والتي توصلت إلى أن أهم العوامل المؤدية للعنف الأسري هو التفكك الأسري. ويمكن القول أن أهم أسباب العنف الأسري هي الخلافات الأسرية، وفي هذا الإطار أشار المخيزيم (2016) إلى أن من الأسباب المتعلقة بالعنف الأسري الخلافات الأسرية، وأنها نتيجة متوقعة؛ وأن مشكلات الشباب من الجنسين تمثل ضغطًا وسببًا من أسباب الخلافات الأسرية، وخاصة إذا كان هؤلاء الأبناء في مرحلة المراهقة ويقابل هذا حرص الوالدين على مستقبل الأبناء وسلوكهم.

وهنا يأتي دور المعالج للتعامل مع المشكلات والخلافات والنزاعات الأسرية لإعادة بناء الانقسامات داخل الأسرة من إعادة تشكيل وصياغة الخلاف حتى يمكن حله، أو التخفيف من تداعياته على الأسرة، ويتطلب هذا الدور أن يكون المعالج الأسري ملمًا بمشكلات الخلافات والنزاعات الزوجية والأسباب التي تؤدي إلى حدوث هذه المشكلات، وأن يكون حسن التصرف عند استخدام الأساليب العلاجية في التعامل مع هذا الموقف الخلافي.

4- المعوقات التي تواجه تطبيق نظام الحماية من الإيذاء:

تبين من البحث أن هناك عدة معوقات تواجه تطبيق نظام الحماية من الإيذاء وذلك على النحو التالي:

أ- ضعف بيئة العمل بجميع تفاصيلها من حيث المكاتب والأجهزة والنظام الإلكتروني ووسائل الاتصال، وقلة وسائل النقل، والبيروقراطية الإدارية في طلب تأمينها في وحدة الحماية الاجتماعية بجدة؛ وذلك لارتباطها بفرع الوزارة وعدم الاستقلالية الإدارية مقارنة بالطائف ومكة المكرمة.

وهذه المعوقات تحد من كفاءة العمل وتضعف من الأداء المؤسسي في وحدة الحماية الاجتماعية في جدة. وفي هذا المجال توصلت دراسة الدعجاني (2018) إلى أن المعوقات المؤسسية تتمثل في عدم كفاية الصلاحيات المخصصة للمؤسسة، مما يتسبب في ضعف القدرة على مواجهة مشكلة العنف الأسري، وتليها قلة الموارد والإمكانات المخصصة لمواجهة مشكلة العنف الأسري من خلال لجان الحماية من العنف والإيذاء.

كما اتفقت مع نتيجة دراسة الحربي (2017) والتي أشارت نتائجها إلى أن من أهم الصعوبات التي تواجه نظام الحماية من الإيذاء، ضعف تعاون الجهات المسؤولة وضعف التنسيق مع الشرطة، البيروقراطية والتأخر في البت في قضايا الحالات في المحاكم، وبعض الجهات المعنية، وصعوبة التنسيق بين مختلف المؤسسات المدنية والجهات الأمنية.

ب- عدم وجود دار إيواء في مكة المكرمة واحتياج كثير من الحالات الدخول إلى الدار وصعوبة قبول الحالات في المناطق الأخرى.

ج- قلة الكادر من الأخصائيين الاجتماعيين والأخصائيين النفسيين والإداريين.

د- وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة الدعجاني (2018) والتي توصلت إلى أن من المعوقات التي تواجه المؤسسة قلة عدد الأخصائيين الاجتماعيين الذين يعملون في لجان الحماية من العنف والإيذاء.

هـ- قلة الحوافز المالية وعدم وجود كادر للأخصائي ين الاجتماعيين مساواة مع الأخصائيين النفسيين وضعف الترقيات، وأحيانًا يضطر الموظف إلى قبول مسمى وظيفي أقل من خدمته ومؤهل حتى يترقى مثل مراقب اجتماعي، والبعض يتنازل عنها، وكذلك خيارات الترقية في المدن الأخرى، وعزوف الباحثين الاجتماعين عن العمل في الحماية الاجتماعية.

و- ضعف معرفة بعض الموظفين بدور الحماية الاجتماعية، وعدم وجود دليل مهام للعمل للموظفين، وقلة الدورات التدريبية المتخصصة، وكذلك المقاييس النفسية الجديدة.

واتفقت مع نتيجة دراسة الحربي (2017) والتي أشارت نتائجها إلى أن من أهم الصعوبات التي تواجه نظام الحماية من الإيذاء، عدم تأهيل المختصين وضعف وقلة البرامج التدريبية.

كما اتفقت مع دراسة قاسم (2009) والتي أسفرت نتيجتها عن حاجة الأخصائيين الاجتماعيين إلى برامج تدريبية، ومن أهمها التدريب على ممارسة وتطبيق المهارات المهنية التي تحتاج إليها عملية الممارسة، وخصوصًا الاتجاهات الحديثة.

ز- الموظفات المكلفات بدور المراقبات داخل الدار غير مؤهلات للتعامل مع حالات الحماية والعمل الاجتماعي، وتعاطفهم مع الحالة والتجاوز في التعامل مع الحالات والتدخل في توجيههم، وعرض الحلول عليهم والأخطاء في نقل الملاحظات.

واتفقت مع نتيجة دراسة الحربي (2017) والتي أشارت نتائجها إلى أن من أهم الصعوبات التي تواجه نظام الحماية من الإيذاء، عدم تأهيل المختصين وضعف وقلة البرامج التدريبية.

ح- ضعف دور الجهات في التعاون مع الحماية الاجتماعية وعدم إدراك أهمية عملها، ضعف تجاوب الشرطة، وكذلك عدم تعاون مستشفيات الصحة النفسية، لا يوجد تواصل مع المحكمة والشرطة إلكترونيًا وعدم وجود الاجتماعات وورش العمل مع تلك الجهات. وإيقاف الخدمات ورسالة smsللحالات بطلب حضورها أو بأي إجراء يستوجب، وعدم تسجيل المكالمات من خلال النظام.

واتفقت هذه النتيجة مع دراسة الحربي (2017) والتي توصلت إلى أن من أهم الصعوبات التي تواجه نظام الحماية من الإيذاء، ضعف تعاون الجهات المسؤولة وضعف التنسيق مع الشرطة، وصعوبة التنسيق بين مختلف المؤسسات المدنية والجهات الأمنية.

ط- مركز البلاغات لا يقيم البلاغات ولا يصنفها، وعدم وضوح البلاغ أحيانًا، نقص المعلومات، عدم وجود أرقام اتصال.

ي- ازدواجية في الإجراءات بين الحماية والجهات الأخرى من حيث تقديم بلاغات مماثلة في الجهات الأخرى حتى يلحق الضرر بخصمه وافتراض حسن النية للمبلّغ يضر من مصداقية البلاغ.

ك- عدم وجود حماية أمنية للحماية، خاصة أن بعض الحالات لهم صفات عدائية وعدم تقبل إجراءات الحماية، وأحيانًا يشكل خطرًا على الأخصائيين في الحماية، وقد سجلت حالات ضد بعض العاملين.

ل- كثرة دعاوى بين الأزواج المنفصلين بشأن زيارة الأطفال يتم التقدم للمحكمة، ويتم تحويلها للحماية، ويحدث هناك ازدواجية بين المحكمة والحماية.

م- ضعف الإدارة المرجعية المختصة في التعاطي مع الإثارة الإعلامية لبعض الحالات والشكاوى ينعكس سلبًا على أداء الموظفين.

ن- قيام بعض المحاميين بتوجيه أطراف النزاع بالتقدم للحماية الاجتماعية ومحاولة إثبات الادعاء بالعنف للاستفادة منه في التقاضي أمام المحكمة.

س- عدم وجود شركات مجتمعية وشركات داعمة للحماية الاجتماعية.

توصيات البحث:

1- العمل على استقلال الحماية الاجتماعية كهيئة مختصة بالأسرة وفصلها عن وزارة العمل حتى يتم الحد من الإجراءات الروتينية في العمل، وتزويد الحماية بقاضٍ ونيابة.

2- إنشاء مبانٍ خاصة بالحماية تضم بيئة العمل للموظفين والدور الإيوائية للكبار والأطفال، وتوفير جميع الإمكانات والتجهيزات اللازمة في هذه المباني. وإيجاد حراسات أمنية للحماية الاجتماعية.

3- العمل على توفير الكوادر البشرية للعمل في مجال الحماية، سواء من ناحية العدد أو الكفاءات في هذا المجال الهام، ويتم ذلك من خلال زيادة عدد الموظفين المختصين من الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين، فريق عمل اجتماعي، فريق عمل نفسي، وموظفين إداريين. وزيادة الحوافز المالية، وتحويل الأخصائيين الاجتماعيين على الكادر الوظيفي الصحي أسوةً بالأخصائيين النفسيين.

4- تطوير وتدريب الكادر على مباشرة الحالات، ودمج فريق العمل من الجنسين في مقابلات الحالة وجميع أطراف البلاغ.

5- إعداد نماذج للعمل، خاصة دراسة الحالة، وتشمل البيانات الأولية، والتكوين الأسري، والعلاقات الأسرية، الجوانب الشخصية للحالة الجسمية والعقلية والنفسية، والاجتماعية، وتشخيص المشكلة، والنتيجة والتوصيات أو الحلول.

6- تطوير مركز البلاغات وإيجاد الموظفين المختصين بالعمل الاجتماعي من تخصص علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية.

7- رصد الملاحظات وإعداد الدراسات والتعاون مع الجامعات في هذا الجانب، والعمل على التطوير المستمر، ومعالجة المعوقات.

المقترحات:

لاحظ الباحث ندرة في الدراسات الميدانية حول نظام الحماية من الإيذاء، لذا يوصي الباحث بإجراء المزيد من الدراسات حول هذا الموضوع من جوانبه المختلفة مثل:

أ- دراسة المعوقات التي تواجه المرأة المعنفة للحصول على حقوقها.

ب- المشكلات التي تواجه العاملين في مجال الحماية الاجتماعية في علاقاتهم بالجهات ذات الاختصاص.

قائمة المراجع.

أولاً- المراجع بالعربية:

- الحربي، عبير سعد (2011)، تصور مقترح لتفعيل دور الخدمة الاجتماعية في التخفيف من المشكلات الاجتماعية الناتجة عن العنف الأسري.

- الحربي، مرام موسى (2017) دور نظام الحماية من الإيذاء في تحقيق الوقاية من العنف الأسري، جامعة نايف للعلوم الأمنية، رسالة دكتوراه .
- الدعجاني، هدية بنت عبيد (2018) المعوقات التي تواجه الأخصائيين الاجتماعيين بلجان الحماية من العنف والإيذاء في المستشفيات الحكومية: دراسة ميدانية، رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود، كلية الآداب.
- عبيدات، ذوقان وآخرون (2012)، البحث العلمي: مفهومه وأدواته وأساليبه، دار الفكر، ط14.
- قاسم، أماني محمد رفعت (2009) نحو برنامج مقترح لتنمية المهارات المهنية للأخصائي ين الاجتماعيين في العمل مع حالات العنف الأسري، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد26، ج1، المنظومة العربية.
- كرادشة، منير (2009) العنف الأسري، عالم الكتاب الحديث، الأردن، الطبعة الأولى.
- المخيزيم، نجاة عبد الله (2016)، أشكال العنف الأسري في الأسرة الكويتية من وجهة نظر الأبناء وفي ضوء متغيري النوع والبيئة، جامعة عين شمس، مركز الإرشاد النفسي، ع 48.
- المعايطة، رائد عبد اللطيف (2014) دور إدارة حماية الأسرة في الحد من العنف الموجه ضد المرأة في محافظة الكرك، رسالة ماجستير، جامعة مؤته، الأردن.
- النهاري، عبد العزيز، والسريحي، حسن (2002) مقدمة في مناهج البحث العلمي، دار خلود للنشر والتوزيع، جدة.

ثانيًا- المراجع بالإنجليزية:

- Belshaku, S. (2016). Role of social worker in national center for victims of domestic violence. European Scientific Journal, 12 (23) Retrieved from http://search.proquest.com/docview/186?accountid=1.
- Payne,Tamika. (2017). Domestic Violence Recidivism: Restorative Justice Intervention Programs for First-Time, Domestic Violence Offenders. Dissertation Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Doctor of Philosophy, Walden University: Human Services Faculty.